المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

تحليل اثر الاستقرار المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق في ظل تقلبات اسعار النفط العالمية

م.د. أسيل محمود لفتة
كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد
م.م. افراح حسن
كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد
م.د. رغد حسين علي
كلية الطب/فرع طب الاسرة والمجتمع

المستخلص :

يعد الاستقرار المالي أحد اهم المحددات الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخاصة في الاقتصادات الدول الريعية والنامية التي تعاني من العديد من تقلبات مالية وهيكلية، كحالة الاقتصاد العراقي. اذ يهدف البحث إلى تحليل دور الاستقرار المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بالعراق، من خلال دراسة النظام المصرفي ومتانته، واستقرار الأسواق المالية ، في ظل التحديات المتمثلة بالاعتماد على الإيرادات النفطية ، والضغوط المالية، والتقلبات الاقتصادية .ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية الكلية، مثل مؤشرات الاستقرار المصرفي ، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، للفترة الزمنية محل الدراسة. وتُظهر نتائج البحث وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام في العراق ، فأن تعزيز الاستقرار المالي يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ودعم الاستثمار المنتج، وزيادة الثقة بالنظام المالي، والسعي الى تقليل من حدة الصدمات الاقتصادية. ويخلص البحث إلى ضرورة التأكيد على تبني إصلاحات هيكلية بالقطاع المالي والمصرفي وكذلك السعي الى تعزيز دور البنك المركزي العراقي بالرقابة الاحترازية الكلية والعمل على تنويع القاعدة الاقتصادية بالشكل الذي يضمن استدامة الاستقرار المالي وتعزيز دوره الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية : الاستقرار المالي ، النمو الاقتصادي

Analysis of the impact of financial stability and its role in achieving sustainable economic growth in Iraq in light of global oil price fluctuations

Dr. Aseel Mahmoud Lafteh
College of Administration and Economics/Department of Economics
Assistant Lecturer Afrah Hassan
College of Administration and Economics/Department of Economics
Dr. Raghad Hussein Ali
College of Medicine/Branch of Family and Community Medicine

Abstract

Financial stability is a crucial determinant of achieving sustainable economic growth, particularly in rentier and developing economies that suffer from numerous financial and structural fluctuations, such as the Iraqi economy. This research aims to analyze the role of financial stability in promoting sustainable economic growth in Iraq by examining the banking system and its robustness, as

well as the stability of financial markets, in light of the challenges posed by dependence on oil revenues, financial pressures, and economic volatility. The research employs a descriptive-analytical approach, analyzing a range of macroeconomic and financial indicators, such as banking stability indicators, inflation, and real GDP, for the period under study. The findings demonstrate a positive relationship between financial stability indicators and sustainable economic growth in Iraq. Strengthening financial stability contributes to improving the efficiency of resource allocation, supporting productive investment, increasing confidence in the financial system, and mitigating the severity of economic shocks. The research concludes with the need to emphasize the adoption of structural reforms in the financial and banking sector, as well as the need to strengthen the role of the Central Bank of Iraq in macroprudential supervision and to work on diversifying the economic base in a way that ensures the sustainability of financial stability and enhances its active role in achieving sustainable economic development in Iraq.

Keywords: Financial Stability, Economic Growth

المقدمة :

تعد الأزمات المالية احد أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها المالي و أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي يعد من أهم الأهداف الرئيسة التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها لرفع مستوى النمو الاقتصادي ، لذلك برزت الحاجة إلى العمل على بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي لدولة ما ،من خلال مجموعة من المتغيرات من خلالها يمكن تحديد التحديات التي تواجه هذا النظام لذلك تطورت السلطات الرقابية وألانظمة الجديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الجزئي والكلي و تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الاستقرار المالي وذلك لتقييم مدى النمو المحقق و استقرار القطاع المالي حيث تُعد مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يخفض من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن ان توفر نظام مالي سليم مهم جداً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

المشكلة :

يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات مالية كبير ناتجة عن الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية وضعف التنويع الاقتصادي والتحديات الأمنية والسياسية التي تؤثر على مستوى الاستقرار المالي في البلد وإمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستدام .ويمكن طرح السؤال الاتي:

– ما هو المدى الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام بالعراق ؟

الفرضية :

وجود استقرار مالي قوي في العراق يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع الإيرادات الغير نفطية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي مما يساهم في تحسين المستوى المعاشي للإفراد .

اهداف البحث :

١- التعرف على اهمية الاستقرار المالي وامكانية تحقيق نمو اقتصادي للبلد
٢- التعرف على مستوى الاستقرار المالي للبلد
٣- اثار الاستقرار الاقتصادي على البلد

حدود البحث: الحدود المكاني العراق

هيكلية البحث :

المبحث الاول :1- مفهوم الاستقرار المالي اهميته ومزاياه ومخاطره ومؤشراته

2- تعريف النمو الاقتصادي انواعه ومؤشراته

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

1- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي

2- تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : دور الاستقرار المالي في تحقيق النمو الاقتصادية واثاره

١- دور الاستقرار المالي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام
٢- اثار الاستقرار الاقتصادي على البلد

المبحث الاول

اولاً/ مفهوم الاستقرار المالي اهميته ومزاياه ومخاطره ومؤشراته

- **مفهوم الاستقرار المالي**

هو النظام المالي القادر على استمرار مؤسساته بوظائفه كافه من خلال منح القروض وجذب المدخرات وتسوية المدفوعات بفعالية ، وخاصة في اوقات الازمات المالية الناتجة عن نظام مالي او متولد من قطاع حقيقي ،ويمكن بيانه بمفهومه البسيط هو عدم وقوع ازمات في النظام المالي اي يكون مستقر وهذا اذ ما اتسم بكفاءة وامكانيات معينة والمتمثلة في امكانية تسيير الموارد الاقتصادية وتوزيعها بالشكل الامثل في المناطق ، او الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادر على جمع الموارد المالية وتوزيعها بعدالة (مهدي واخرون , 2019) ويعرفه كلا من (Nurjanah&Darmawan) هو الحالة حيث يمكن للنظام المالي ان يتحمل الصدمات المالية دون افساح المجال للعمليات التي تعوق من تخصيص المدخرات المالية للاستثمارات ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد (Nurjanah&Darmawan. 2024) ويعد الاستقرار المالي هو احد اهم الاهداف الرئيسية المفترض تحقيقها الى جانب الاستقرار في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف لتحقيق الاداء الفعال لكافة الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، بينما يعرف حالة عدم الاستقرار المالي" هو الحالة التي يصبح عنده القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفتها بصورة كاملة كوسيط تتدفق من خلاله الموارد المالية من اصحاب رؤوس الاموال الى طالبيها لغرض استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة " ويمكن توضيح الاثار الغير مباشرة في حالة عدم الاستقرار المالي على مستوى الاقتصاد الكلي اذ انه يتحقق من خلال ثلاث عوامل وهي انحراف اسعار عدد كبير من الاصول المالية الهامة عن المستويات المتوقعة لها ، اما العامل الاخر هو حدوث تشوهات في اداء الاسواق اي تعذر الحصول على الائتمان او هو حالة الارتفاع المبالغ فيه وتكلفة الحصول عليه من مصادر عالمية او محلية اي انحراف الانفاق بشدة وبما يقل او يفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

وبصورة عامة فأن الاستقرار المالي هو الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات في القطاع المالي ب بثقة كبيرة في قدرتها على الاستمرار في اداء المهام الموكلة لها دون الحاجة الى الاستعانة بالمساعدات الخارجية اضافة الى قيام المتعاملون بالأسواق الرئيسية في اجراء معاملاتهم بثقة عالية وبأسعار توضح القيمة الحقيقية للمنتجات المالية المتداولة ، بصورة لا تشهد اسعار تلك المنتجات تغيرات جوهرية لا تعكس قوى الطلب والعرض مع ثبات بقية العوامل دون تغيير (الشاذلي ,2014) هذا جعل اهتمام اكبر من قبل البنوك المركزية العراقية في توجه الى جعل هدف الاستقرار المالي الهدف الاول ضمن استراتيجيات المعلنة ، اذ يسعى البنك المركزي العراقي الى تبني الدور الكبير لتحقيق الاستقرار المالي والذي ينعكس دوره على تعزيز التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي(البنك المركزي ,2022)

ويعرف عدم الاستقرار المالي بأنه الانحرافات التي تحدث في خطة الادخار وذلك لعدم كفاءة اداء الادارة المالية لتوظيف النظام المالي ، كما يرجع الى حالة عدم استقرار النظام نفسه لمواجهة الازمات والصدمات المحتملة ، او هي عبارة عن المخاطر المعنوية التي تظهر لسوء تخصيص الموارد كذلك الاختيار الغير جيد للاستثمار ، ويمكن ان يكون بحالة من الاستقرار عندما يكون قادر على تشتت الاختلالات المالية وتسهيل الاداء الاقتصادي التي تظهر داخلياً او لأحداث هامة وسلبية وغير متوقعة(السبعاوي واخرون , 2012)

مزايا الاستقرار المالي : بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للاستقرار المالي ، الا ان تحديده يعد شرط اساسي لغرض وضع سياسة مناسبة لها ، لذا توجد بعض المميزات التي يجب اعتمادها لتحقيق الاستقرار المالي(الذهبي, 2013)

1-يتوجب على الاستقرار المالي ان يكون قابل للملاحظة من قبل المسؤولين على حفظ الاستقرار او صانعي القرار

2-الاستقرار المالي يجب ان يكون خاضع للرقابة المالية ويتأثر بقرارات السلطات العامة ، واذ حدث العكس فلا يوجد اي مبرر ليكون الاستقرار المالي هدف السياسات

3-يجب وضع تعريف سياسي واضح للاستقرار المالي

4- يتوجب التدخل ليس فقط عند انهيار المؤسسات المالية بل حتى عند انهيار المؤسسات الغير مالية او حتى في تعثر الدول السيادية .

- **اهداف الاستقرار المالي** :يتضمن الاستقرار المالي العديد من الاهداف (توفيق ,2015)

1- تشجيع على اقامة سياسات وقائية واخرى علاجية لتفادي حالات عدم الاستقرار المالي ، كذلك السعي لتعزيز القدرة على تحقيق الاستقرار المالي وذلك في حالة فشل التدابير العلاجية والوقائية في محاولة الحد من امكانية انتقال اثر الصدمات قطاع الى اخر

2- تمكين متخذي القرارات وصانعي السياسات المالية من الوقوف على اماكن الضعف المتوقع في وقت مبكر قبل حدوث اي اختلال او انفجار الفقاعة السعرية والذي يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار او غيرها من الاختلالات

3-السعي للوصول الى قطاع مالي فعال يساعد في تحقيق نمو اقتصادي مناسب ومستدام

تتناسب به مؤشرات الاداء المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعمل فيه الاسواق المالية بكفاءة عالية مع السعي للالتزام بالقواعد الاحترازية لتعامل مع المؤسسات المالية

4-استخدام منتجات المالية والخدمات من قبل الشركات والافراد الخاصة بالفئات المستهدفة بحيث تكون مستدامة ومربحة ورخيصة لمجهزي الخدمات مع ضرورة عدم وجود تأثير مضاد في الاستقرار المالي

5-السعي لتعزيز قدرات وامكانية النظام الرسمي والعمل على ضبط الخدمات والمنتجات المالية من قبل الشركات والافراد وفق المعايير الدولية والاسس والتشريعات النافذة مما يساعد في الحد من المخاطر الخدمات والمنتجات المالية للذين يعملون خارج نظام الرسمي

6-ابقاء العملاء على علم بكافة التغيرات والتحديثات التي تطرأ على الخدمات و المنتجات المالية من خلال التوعية والتثقيف المالي عن طريق الاطلاع على المخاطر والمزايا والحقوق والواجبات

- **المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي :**

تظهر المخاطر عند حدوث ضعف في القطاع المالي اما داخلياً عند تعرض احد مكونات النظام المالي لعدد من الاضطرابات تنتقل الى باقي المكونات ، او بشكل خارجي عند حدوث اضطراب بالبيئة الاقتصادية الكلية سواء اكانت على مستوى المحلي او العالمي ، لذا تختلف الاجراءات المتخذة لتصدي للمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي باختلاف طبيعتها ومصدرها ، ويمكن بيان اهم المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي وهي : (الشاذلي ,2014)

١- تراجع النشاط الاقتصادي : عدم قدرة المشروعات على القيام بالوفاء بالالتزاماتها وذلك لنقص الطلب على منتجاتها في ظل تراجع القدرة الشرائية ، وقد يتراجع النشاط الاقتصادي لتقليص الشركات حجم اعمالها القائمة وهذا يؤدي الى ارتفاع نسب البطالة لدى الافراد وانخفاض مستوى الادخار او حتى عدم امكانية الوفاء بالالتزاماتها اتجاه البنوك بحالة اخذ القروض وهذا ما يزيد حجم الديون لدى البنوك.

٢- المشاكل النظامية الناشئة في المؤسسات المالية : مثلاً حدوث مشاكل في البنى التحتية للنظام المالي كالمقاصة والتسوية ، او توقف النظم التشغيلية ، وتركز المخاطر مما يترتب عليه زيادة المخاطر في النظامين الاقتصادي والمالي معاً، فعند وجود خلل بالأطر المحاسبية والقانونية يترتب عليها التوقف في العمل مثل انهيار شركة " انرون " من اكبر شركات الطاقة العالمية وقد انهارت بسب الضعف في النظام المحاسبي ونظم التدقيق اذ يؤدي تركز القروض الممنوحة من البنوك لقطاع معين لتعرض القطاع المصرفي الى كارثة عند تراجع النشاط بهذه القطاعات مما ينعكس على عجز الشركة فيه على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك

٣- المخاطر الخارجية :ان المشاكل الخارجية للاستقرار المالي لا تحدث داخل النظام المالي لان الاول يتسم بالحساسية من الازمات الخارجية وذلك للاضطرابات الاقتصادية المتمثلة بالكوارث الطبيعية او التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري ، او تقلبات في اسعار النفط او التوقف عن سدار الدين السيادي وكذلك الابتكارات والاختراعات ، كل ما سبق يؤدي الى خلق اختلالات في النظام المالي و ضعف السوق ، او حدوث تغيرات في نظام الاقتصاد الكلي كانهيار شركة كبرى تؤثر على ثقة السوق واضعافه وهذا يؤثر على النظام المالي بأكمله .

- **مؤشرات قياس الاستقرار المالي :** من اهم مؤشرات الاستقرار المالي**(عبيد ,2020)**

1 - مؤشر القطاع المصرفي : يتكون هذا المؤشر من عدد من المؤشرات وتشمل نسبة كفاية راس المال ، ونسبة الديون الغير العاملة الى قاعدة راس المال ، ونسبة الديون الغير العاملة الى اجمالي الديون ، ونسبة الاصول السائلة الى الالتزامات السائلة ، ونسبة تغطية مخصصات القروض ، ونسبة العائد الى الاصل ، ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء ، ونسبة العائد على حقوق الملكية ، ونسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل.

2- **مؤشرا ت الاقتصاد الكلي** : ويتكون من عدد من المؤشرات وهي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، نسب عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ، معدل

التضـخم ، معـدل نمـو الايـرادات الحكوميـة ، نسـبة الاحتياطـات الاجنبيـة الـى النـاتج المحلـي الاجمالي.

3-**مؤشـر سـوق راس المـال** : يتكـون مـن فـرعين وهمـا المؤشـر المركـب لصـندوق النقـد العربـي ومؤشر نسبة القيمة السوقية للاسهم الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية .

٤- **مؤشـر الـدورة الماليـة :** يتكـون ذلـك مـن مؤشـر واحـد يقـيس فجـوة الائتمـان ويقصـد بـه الفـرق بين نسب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً : تعريف النمو الاقتصادي انواعه ومؤشراته

- **النمـو الاقتصـادي** : يعـرف النمـو الاقتصـادي احـد الأهـداف الرئيسـية التـي تسـعى لهـا كافـة الـ دول فـي نظامهـا الاقتصـادية ؛ ويصـف النمـو الاقتصـادي بأنـه عمليـة معقـدة ومتشـابكة فعـي تعـد خلاصـة للجهـود المبذولـة فـي المجتمـع . وقـد اكـدت الادبيـات الاقتصـادية علـى أهميـة د راسـة وتحليـل العديـد مـن النمـاذج الاقتصـادية علـى المسـتوى النظـري والتطبيقـي لغـرض ت حديـد العوامـل المـؤثرة علـى النمـو الاقتصـادي والسـعي للوصـول الـى نمـاذج ذات قـدرة تفسـ يريـة لتحديـد طبيعـة واتجـاه العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادي والمتغيـرات الأخـرى . وعرفـت منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (OECD) النمـو الاقتصـادي الزيـادة فـي قـدرات الاق تصـاد الانتاجيـة مقارنـة بـين مـدتين زمنيتـين , يعـد النمـو مـن اهـم الاهـداف الاساسـية للسـيا سـات الاقتصـادية للبلـد ,لغـرض تعـديل السياسـة الماليـة والنقديـة وسياسـة الادخـار لتحقيـق ا لاهـداف الاقتصـادية ,ان معـدل النمـو السـنوي للانتـاج المحلـي الحقيقـي يعطـي معلومـات ع ن حجـم الاقتصـاد واداء النشـاطات الاقتصـادية ,ويـوفر توجهـا افضـل حـول الظـروف الاقـ صـادية والنشاط الفعلي للاقتصاد(قدو ,2013)

ويمكـن تعريـف النمـو الاقتصـادي حسـب مـا عرفـه الاقتصـادي فرانسـوا بيـروا : هـو الزيـادة الـم ستمرة في الدخل الإجمالي او صافي القيمة الحقيقية .

اما سيمون كوزنت عرفه : على انه " ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة متنوع ة وواسعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها ، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقن ي والتعديلات المؤسسية والايدولوجية التي يحتاجها الامر اليها (ملوح ومكيد,2020) لذا يشير النمو الاقتصادي هو قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات بمقابلة احتياجات الطلب المحلي والخارجي ع ن طريق تطوير العملية الإنتاجية التي تعد من اهم مصادر النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصادات الدو ل المتقدمة ، كما ان الدول تعمل على تحسين انتاجيتها والسعي على تطوير الابتكار في المنتجات وال خدمات والعمل على تحسين الإنتاج داخل الاقتصاد الوطني لغرض زيادة قدرتها على تلبية الطلب و من ثمة تعزيز النمو الاقتصادي(اسماعيل واخرون ,2022)

- **أنواع النمو الاقتصادي:(ملوح ومكيد ,)**
- **النمـو الاقتصـادي الموسـع** : ويقصـد بـه ان هـذا النـوع مـن النمـو يـتم عنـدما ينمـو الـدخل بـنف س معدل نمو السكان وبذلك يكون الدخل الفردي ساكن .
- **النمـو الاقتصـادي المكثـف :** ويقصـد بهـذا النـوع مـن النمـو هـو نمـو الـدخل بشـكل يفـوق نـم ال سكان وينعكس ذلك على ارتفاع الدخل الفردي .

مؤشـرات النمـو الاقتصـادي : اعتمـدت المنظمـات الدوليـة علـى عـدد مـن المؤشـرات لبيـان مسـتوى المعيشة في البلدان(مهى ,2021)

١- **النـاتج المحلـي الإجمـالي (GDP) :** يعكـس النـاتج المحلـي كفـاءة الدولـة فـي اسـتخدام مـوار دها وطاقاتها دون الاستعانة بالموارد الخارجية وبذلك يعكس حجم الاقتصاد لمنطقة ما

٢- **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :** تحسب حصة فرد من الناتج من خلال تقسيم ا لناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة على عدد السكان من نفس السنة ، وهو من المؤشـ رات المهمة التي سادت في السبعينيات لغرض قياس مستوى المعيشة ومستوى الفقر وبـ التالي قياس مستوى التنمية عن طريق تسليط الضوء على قدرة المجتمع في استثمار مو ارده وامكانياته الاقتصادية لتحقيق تنمية اقتصادية اذا ان معادلة حساب حصة الفرد من مؤشرات التي تقيس مستوى النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية ، كذلك تعد معيار لـ تفرقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، ويزداد التساؤل حول الحد الفاصل الذي يميز الد ول المتقدمة عن المتخلفة ليتفق الاقتصاديون على مستوى الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى للعيش ولتوفير ضروريات الحياة وقد جرى الاعتماد عليه لقياس النمو الاقتصاد ي والتنمية باعتباره المقياس الأفضل لكنه تعرض لبعض الانتقادات لان الدخل وسيلة و ليس غاية وان الدراسات لا توفر مقياساً لتعبير عن مدى اشباع الحاجات الأساسية إضاف ة الى اخفاءه لعدم المساواة ويستخدم الاقتصاديون طرق كمية لقياس درجة العدالة في تو زيع الدخل بين الافراد ومن ابرزها هو منحى لورنز ومعامل الجيني لحساب مستوى الـ عدالة والمساواة .

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي و نمو الاقتصادي مستدام

١- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي

لغرض تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية والتوزيع العادل لها والسعي لتحقيق نمو تعليمي وصحي بمستوى عالي في المعيشة وهذا لا يتحقق الابعد السعي الى تحقيق استقرار مالي ولغرض الوقوف على وضع واقع الاستقرار المالي في العراق لابد من الإشارة الى اهم مؤشرات الاستقرار المالي ومنها : (2025,IMF)

اولاً: مؤشرات سلامة القطاع المصرفي : تظهر اهمية الاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشرات كمية تقيس مستوى الاستقرار المالي ، اذ يعمل على التوجيه والانذار المبكر كما يساعد متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي في البلد الى ازمة مالية قبل وقوعها لغرض اتخاذ ما يلزم من الاجراءات و السياسات الوقائية ومن اهم مؤشرات القطاع المصرفي هي :

1 - **نسبة كفاية راس المال** : وهو من اهم مؤشرات السلامة المالية اذ يستخدم لقياس القوة المالية للبنك ، ويركز على الحالة العامة لراس مال المصرف لحماية المودعين من حجم الخسائر المصرفية الناتجة عن الازمات فأن راس المال هو وسيلة لحماية المصارف من الخسائر لذا تعد كفاية راس المال مؤشراً مهماً للأمان بالنسبة لمؤسسات الإيداع والبنوك لأنها تعمل كحاجز لامتصاص الخسائر المحتملة بسبب التطور المستمر في السوق العالمية(حواس, 2023) وبهدف تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي والسعي الى تعزيز الملائمة المالية للمصارف وزيادة قدرتها على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر وهذا بدوره ينعكس ايجاباً على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي ومتانته اذا أولى البنك المركزي عناية كبيرة بزيادة راس مال المصرف لغرض تعزيز مركزها المالي بصفته احد الخطوط الرئيسية لتجاوز المخاطر المتوقعة(شبيب,2024) وهنا نستعرض نسبة كفاية راس المال للمدة من (2010- 2023) حسب الجدول (1) ادناه ، فقد سجلت نسبة كفاية راس المال للقطاع المصرفي العراقي في عام 2018 اعلى نسبة لمؤشر نسبة كفاية رأس المال اذ بلغت 285% وتلك النسبة المرتفعة توضح لنا مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المصرفية الغير متوقعة التي قد يتعرض لها هذا القطاع

ومن جانب اخر فان ارتفاع النسبة بهذا الشكل الكبير يبين لنا مدى ضعف الجهاز المصرفي وانخفاض كفاءته الاستثمارية وقدراته التشغيلية على استثمار في الأموال والذي قد يعبر ايضاً عن الدور الضئيل الذي تمارسه المصارف في استثماراتها

واقتصارها على الفرص الاستثمارية الآمنة وعدم التوجه الحقيقي نحو تنمية الاقتصاد العراقي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام والقيام باستثمارات كبيرة تسهم في دعم الاقتصاد والمجتمع بمختلف السلع والخدمات ، مما يساهم في تعزيز قدرته الإنتاجية وبالتالي تسجيل اعلى نمو اقتصادي على المدى القصير وتنمية اقتصادية على المدى البعيد

الجدول (1) نسبة كفاية راس المال للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2009-2023)

السنوات	نسبة كفاية راس المال%	النسبة المعيارية	نسبة راس المال / اجمالي الموجودات %	النسبة المعيارية %
2009	**138**	**12**	**0,69**	**3**
2010	**130**	**12**	**0,78**	**3**
2011	**107**	**12**	**2,82**	**3**
2012	**138**	**12**	**3,08**	**3**
2013	**195**	**12**	**3,67**	**3**
2014	**102**	**12**	**4,01**	**3**
2015	**87**	**12**	**4,56**	**3**
2016	**128**	**12**	**5,31**	**3**
2017	**181**	**12**	**9.17**	**3**
2018	**285**	**12**	**12,8**	**3**
2019	**173**	**12**	**11,65**	**3**
2020	**253**	**12**	**12,2**	**3**
2021	**243**	**12**	**11,5**	**3**
2022	**249**	**12**	**12,4**	**3**

المصدر: عبد الرزاق إبراهيم ، وفيصل غازي بحث منشور في مجلة الكوت الجامعة،2024 بعنوان (تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2009-2022)

رؤوس أموال المصارف قياساً مع اجمالي موجوداتها وقد تبين ان هذه النسبة لم تتجاوز النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي وهي 3% خلال المدة من (2009 -2011) وبعد تعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس أموال المصارف ورفع اجمالي الموجودات ، اذ بلغت نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات من 2020- 2022 على التوالي (12,2- 11.2 – 12,4) مما أدى هذا الارتفاع الى تجاوز النسب المعيارية واستمرت حتى جائحة كورنا (كوفيدا-19) وهذا يعكس الموقف السلبي للقطاع المصرفي في اتخاذ دوره لتمويل المشاريع التنموية الهادفة الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ،

وبذلك يتطلب وجود علاقة معقدة تحتاج الى نوع من التوازن في نسبة كفاية راس المال بين الارتفاع بشكل مفرط او الحد منها في منح قروض وذلك ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي .لذلك تمثل نسبة كفاية راس المال هي صمام الأمان لدى المصارف لحماية نفسها من المخاطر المتوقعة او الازمات المالية والتي قد تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي ، وخاصة

وان رفع تلك النسبة يوفر الثقة لدى المستثمرين والمودعين في إيداع أموالهم لدى البنوك لغرض الاستثمار في الاقتصاد ، اذ تشير الدراسات الى ان هناك علاقة إيجابية بين كفاية راس المال والربحية فهي تساهم في زيادة قدرتها على تقديم القروض وتحسين مستوى الأداء المالي للمصارف وان العلاقة المعقدة والتوازن المطلوب .

٢- نسبة الديون الغير عاملة الى اجمالي الديون :

تمثل الديون من المخاطر التي تواجه الدول النامية ، كما يؤكد العديد من الاقتصاديين ان الديون في حد ذاتها ليست مشكلة لكن المشكلة تكمن في طرق استخدامها وامتلاك القدرة على سدادها في مواعيدها المستحقة ،ويعتمدون في ذلك على ان العديد من الدول التي تستدين خلال ممارستها للأنشطة الاقتصادية المختلفة ،وهذا ليس مشكله لكن تظهر المشكلة في صعوبة سداد مستحقات الديون المتمثلة بـ(فوائد والقروض) ، فيما وصلت معدلات تكاليف خدمة الديون الى نسبة 125% لبعض الدول ومن الملاحظ ان هذه النسبة ترتفع عن حجم الإيرادات التصديرية لذلك يصعب مواجهة اعبائها بسهولة هذا من جانب ومن جانب اخر فأن الدول النامية تتطلع لتعجيل حركة النمو الاقتصادي وتوفير مستوى معاشي افضل لأفراد بلدها بالشكل الذي يتماشى مع حركات التطور التي تمر بها الدول الأخرى هذا دفع الدول النامية الى وضع خطط طموحة لم تكن مواردها الوطنية لها القدرة على الإيفاء بمتطلبات تلك الخطط، مما دفعها في الى اللجوء الى مصادر تمويل من الخارج لسد العجز بالموارد الوطنية بدون التفكير في القدرة على استيفاء هذه الديون(حامد, 2007)

يتبين من الجدول (2) أن مؤشر نسبة الديون الغير عاملة إلى اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي كانت ضمن النسبة المعيارية من البنك المركزي العراقي والبالغة (2-5%) خلال مدة البحث وقد ارتفعت نسبة اجمالي الديون عام 2018 لتبلغ (15.6%). لان الزيادة الحاصلة في اجمالي الديون الغير عاملة والتي تبلغ (4.86) تريليون دينار تفوق الزيادة الحاصلة في مقدار اجمالي الديون والتي تبلغ (31.1) تريليون دينار، ومن ثمة انخفضت هذه النسبة خلال المدة 2019 -2022 اذ بلغت نسبة الديون الغير عاملة الى اجمالي الديون عام 2019 ما يقارب (13.6%) وعام 2021 بلغت (5,8%) اجمالي الديون الغير عاملة وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في اجمالي الديون الغير عاملة و في عام 2019 بلغ أكبر انخفاض الحاصل في اجمالي الديون، وكذلك بالنسبة لعام 2022 فقد بلغت (4,75) مقدار اجمالي الديون الغير عاملة، وكان أكبر من الانخفاض الحاصل في اجمالي الديون، وهذا يوضح ارتفاع درجة المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بنسبة أقل مما كانت عليه في عامي (2017) و (2018) ان هذه النسب مرتفعة مقارنته مع النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

جدول (2) نسبة الديون الغير العاملة الى قاعدة راس المال ، ونسبة الديون الغير العاملة الى اجمالي الديون في العراق للمدة 2009-2022

السنوات	اجمالي الديون الغير عاملة	اجمالي الديون	نسبة الديون الغير عاملة الى اجمالي الديون	النسبة المعيارية
2009	0,24	4,3	5.6	%5-2
2010	0,27	9,7	2,8	%5-2
2011	0,45	15,22	3.0	%5-2
2012	0,49	22,8	2.1	%5-2
2013	1,99	24,7	8.1	%5-2

2014	2,36	28,1	8.4	%5-2
2015	2,08	30,6	10.1	%5-2
2016	3,34	30,6	10.9	%5-2
2017	4,34	30,9	14,0	%5-2
2018	4,86	31,1	15,6	%5-2
2019	4,14	30,4	13,6	%5-2
2020	4,5	55,7	8,0	%5-2
2021	4,6	78,9	5,8	%5-2
2022	4,75	79,56	6,4	%5-2

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الإحصاء المالي للعام (2009-2022)

ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلي

- **التضخم :**

يعد التضخم احد اهم الظواهر الاقتصادية المهمة التي تؤثر على مستوى الاستقرار المالي من مؤشرات الاقتصاد الكلي ، كما يعد من الامراض الخطيرة التي تعصف باقتصادات البلدان المختلفة سواء كانت نامية او متقدمة مما ينعكس بشكل اختلال على هيكلها الاقتصادي ، تذ يعرف هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لذلك ارتفاع الأسعار لا تؤثر فقط على القوة الشرائية للإفراد بل تمتد اثارها على كفاءة النظام المالي واستدامته وبما ان الاستقرار المالي يعكس قدرة النظام المالي على أداء وظائفه ومقاومته للصدمات الاقتصادية بكفاءة ، والاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفطي وخاصة وان التضخم في العراق هو ظاهرة مركبة تتجسد نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع معدلات الفساد الإداري والمالي والاخفاق في عملية اعمار البنى التحتية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية ، فقد شهد معدل التضخم في عام 2009 انخفاضاً بالسالب بمعدل (-2.8) وذلك لإجراءات السياسة النقدية من بيع العملة التي حافظت على مستويات منخفضة من التضخم اما في عام 2010 بلغ معدل(2.4) وذلك لثبات سعر الصرف بعد استخدام مزاد العملة من قبل السياسة النقدية وبعدها ارتفع في عام 2012 ليبلغ معدل(6.1%) بسبب الظروف الاقتصادية لكن سرعان ما عاود الانخفاض في عام 2013 واستمر في الانخفاض للمدة من (2015-2019) محققاً نسبة سلبية بلغت (-0.2) اما في عام 2020 بلغ (0.06) وهذا يعكس استقرار مستوى العملة ونجاح السياسة النقدية في إجراءاتها في كبح جماح التضخم وفي عام 2021 بلغ نسبة (6%) بسبب اضطراب الأوضاع السياسية منها الحرب الروسية الأوكرانية مما انعكس على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة

جدول (3) تطور معدلات التضخم في العراق للمدة (2009 -2022)

السنة	الرقم القياسي العام %	معدل التضخم% *[1]
2009	**122.1**	2.8-
2010	**125.1**	2.4

[1] / معدل التضخم = الأسعار في السنة الحالية – الأسعار في السنة السابق)/ الأسعار في السنة السابق * 100

2011	**132.1**	5.6
2012	**140.1**	6.1
2013	**142.7**	1.9
2014	**145.9**	2.2
2015	**148**	1.4
2016	**148.1**	0.5
2017	**148.4**	0.2
2018	**104.7**	0.4
2019	**104.5**	0.2-
2020	**105.1**	0.6
2021	**111.5**	**6**
2022	**4.237**	**5.3**

المصـــدر: **مـــن اعـــداد البـــاحثتين بالاعتمـــاد علـــى تقـــارير الاقتصـــادي الســـنوي العراقـــي ، للبنـــك المركزي للعام (2009-2022)**

ثانياً: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة جداً لعديد من الدول النامية والمتقدمة لما له من الدور الكبير في زيادة مستوى الدخل واستغلال امثل للموارد الاقتصادية ودعم الاقتصاد ولمعرفة مدى تقدم الدول لابد من تحليل تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP ومعدل نموه ومتوسط نصيب الفرد ومعدل نموه للمدة (2009-2023) فهذه المؤشرات المهمة لتحليل النمو الاقتصادي ، اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (130642187.0) **مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-16.80) بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وذلك لتداعيات الازمة العالمية مما انعكس على انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اذ حقق معدل نمو سالب بنسبة (-19.65) وبعدها حقق الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2010-2013 ارتفاعاً ملحوظاً اذ سجل نمواً كبيراً وهي** على التوالي(7.61, 16.97, 34.09, 24.05) وذلك لارتفاع أسعار النفط مما ساعد على توفر موارد جيدة تقلل من حاجة المصرف المركزي او الحكومة الى السحب من الاحتياطي وكذلك ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، **الان الناتج سجل معدل نمو بالسالب في عام 2014 بنسبة (-2.61) و2015 بنسبة (-26.92) وذلك لتراجع أسعار النفط الخام وتراجع الناتج مما يولد ضغطاً مالياً على الحكومة ويزيد معدلات الاقتراض نتيجة لما تعرض له البلد من هجمات من عصابات إرهابية (داعش)**

جدول (4) تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2009-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	معدل التغيير السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل التغيير السنوي %

			الإجمـــــــالي بالأســـــــعار الجارية	
2009	130642187.0	-16.80	4125861	-19.65
2010	162064565.5	24.05	5001961	21.23
2011	217327107.4	34.09	6567999	31.30
2012	254225490.7	16.97	7538151	14.77
2013	273587529.2	7.61	7975221	5.79
2014	266420384.5	-2.61	7648994	-4.09
2015	194680971.8	-26.92	5528730	-27.91
2016	196924141.7	1.15	5444537	-1.52
2017	221665709.5	12.56	5968459	9.62
2018	268918874.0	14.97	6685263	12.00
2019	262917150.0	8.33	7056780	5.55
2020	198774325,4	-20.40	5473795	-22.43
2021	301152.818	37.17	7318868	33.70
2022	383064.152	27.1	831968	9.8

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الارقام القياسية لسنوات متفرقة ، البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والابحاث لسنوات متفرقة .

كما انخفض نصيب الفرد من محققاً نمواً سالب بلغ على التوالي (**-4.09**، **-27.91**) وفي المدة من (2016- 2018) ارتفع الناتج المحلي بسبب ارتفاع أسعار النفط واستقرار في الأوضاع الاقتصادية والأمنية لكن سرعان ما نخفض عام 2019 ليحقق معدل نمو بلغ (8.33 %) بسبب اضطراب الأوضاع السياسية وشعبية نتجه منها تعطيل جزء من مفاصل الدولة .اما في عام 2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (198774325,4) وبمعدل نمو بلغ (-24.40%) وكذلك انخفض نصيب الفرد من GDP وذلك بسبب ازمة كوفيد 19 ,اما في عام 2021 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي مقدار (**301152.818**) وبمعدل نمو سنوي (39.6) لارتفاع أسعار النفط عالمياً نتيجة للحرب (الأوكرانية – الروسية) في حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2022 (383064.152) وبمعدل نمو سنوي (27.1) وفي عام 2023 بلغ مقدار (30048390,6) وبمعدل نمو سنوي (-13.6) وهذا الانخفاض يعزى الى انخفاض نشاط النفط الخام مما انعكس على انخفاض نصيب الفرد من GDP ليصل الى نسبة (7.9 %) أي بنسبة انخفاض بلغت (-22.4%) عن عام 2022 ، ويلاحظ مما تقدم ارتباط نشاط اقتصاد البلد بنشاط قطاع النفط.

المبحث الثالث : دور الاستقرار المالي في تحقيق النمو الاقتصادية واثاره

١- دور الاستقرار المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية :

كما وضحنا سابقاً ان الاستقرار المالي هو قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بكفاءة وفعالية مع القدرة على مواجهة الصدمات وإدارة المخاطر دون تعطل ، اما النمو الاقتصادي يمثل الزيادة المستمرة في اجمالي انتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة اي يمثل الزيادة في مستوى الإنتاج والدخل لدولة ما، ويلاحظ من مناقشة المؤشر أعلاه ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب اقتصاد هش يعتمد على الإيرادات النفطية لتمويله ويلاحظ ذلك من التقلبات التي يتعرض لها متأثراً بأسعار النفط ومحدودية دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل الاستثمار الإنتاجي ، كما يلاحظ وجود نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي خارج الاطار المصرفي وضعف قدرة المصارف على تنويع مصادرها، وان نسبة كفاية راس المال تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي لكونها تساهم في تعزيز الاستقرار المالي مما يقلل من المخاطر كما يساهم في تعزيز الثقة لدى المودعين والمستثمرين في النظام المصرفي لذلك يتعرض الى خطر المبالغة في رفع المستوى مالي والذي يؤدي الى رفع نسبة كفاية رأس المال إلى مستوى أعلى من اللازم وإلى تقييد قدرة البنوك على الإقراض مما قد يحد من النمو الاقتصاد .كما ان النمو مقابل المخاطرة تحتاج إدارة الأداء المالي بشكل متوازن ودقيق بين الأمان " زيادة كفاية رأس المال" وزيادة الأرباح عبر "زيادة الإقراض" مع السعي الى تجنب المخاطر المفرطة أو الإفراط في تقييد النمو. و تلعب البنوك المركزية الدور الرقابي في تحديد متطلبات كفاية رأس المال لغرض ضمان استقرار النظام المالي بدون الإضرار بالنمو الاقتصادي عن طريق وضع معايير محددة والعمل على متابعة الالتزام بها. ويمكن وضع الية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال الشكل (1) اذ تبدأ من خلال تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام المالي سواء كانت متصلة بالمكونات الأساسية للقطاع كالأسواق المالية والمؤسسات والمخاطر المتعلقة بالبنية التحتية او مخاطر الاقتصادية الكلية الخارجية والمحلية ومن الإجراءات المناسبة اتباع السياسة الوقائية وهي السياسة التي تسعى لتحقيق الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط في السوق والعمل على الاشراف والرقابة الرسمية ومن اهم الأدوات الوقائية في النظام المالي السليم هو الاسهام في عدم تراكم الاختلالات التي تؤدي الى حدوث ازمة في النهاية وتعتمد على تعزيز درجة الانضباط بالأسواق والعمل على المباشرة في عمليات

الشكل (1) الية العمل لتحقيق استقرار مالي

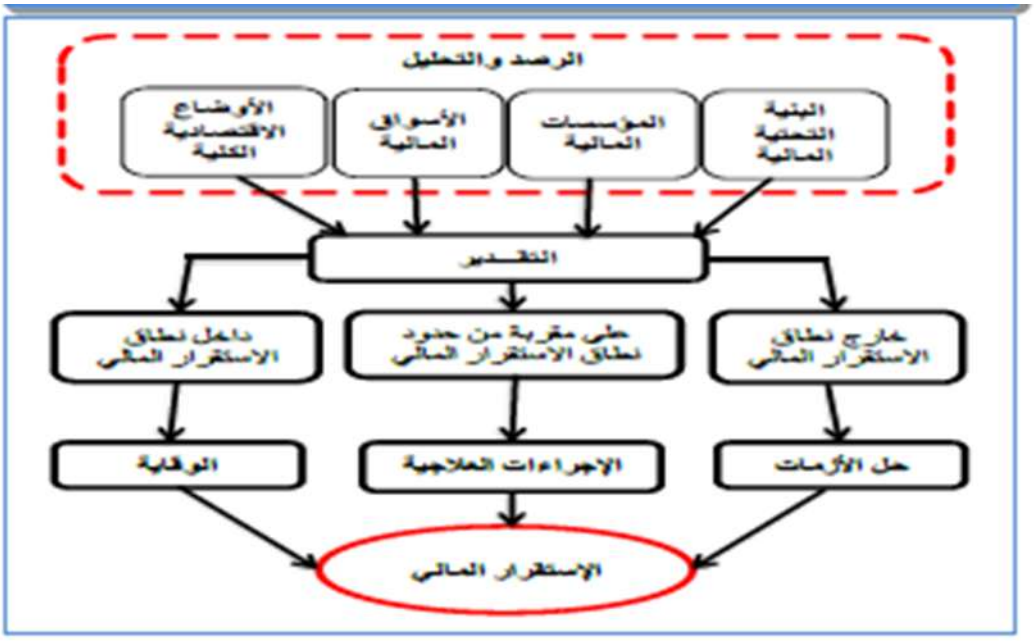

المصدر: احمد شفيق الشاذلي ، 2014 ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، صندوق النقد الدولي ، ص47

تنظيم والاشراف والرقابة بالشكل الرسمي لذلك يتطلب الامر العمل على اجراء تعديلات على مواطن الضعف في الأدوات والسياسات التي تؤثر على النظام المالي ، وحالة كون النظام المالي قريب من تحقيق الاستقرار لكن عند حدوث تطورات خارج حدود النظام تعود بـ اثار سلبية على النظام لذلك يجب اتخاذ إجراءات علاجية لغرض حماية هذا الاستقرار ، اذ قد تتمثل مرحلة الإجراءات العلاجية مرحلة اصعب مراحل تحقيق الاستقرار في حالة صعوبة تحديد مواطن الضعف وبالتالي يصعب تحدي المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي وبالتالي تزداد الصعوب في تحديد الأدوات العلاجية لمواجهة المخاطر هذا وقد يلجأ صناع السياسة الى السعي في التأثير في التطور التي تحدث في هذه المرحلة او العمل على تصحيحها عن طريق ممارسة الضغط المعنوي ، وزيادة عمليات الاشراف والرقابة كما يتطلب تزويدهم بشبكات الأمان لتجنب حدوث السحب الجماعي من البنوك او إجراءات تصحيحية للسياسات الاقتصادية الكلية .

٢- اثار الاستقرار المالي على البلد:

تظهر اثار الاستقرار المالي من خلال السياسات والاجراءات التي تتخذ لمعالجة وتحسين الائتمان لتقوية النظام المالي اذ ان تقوية الميزانيات العمومية تزيد ثقة المستثمرين ، كما تساهم في الحد من التشتت المالي وتساعد في تحسين عرض الائتمان الموجه نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة(توفيق ,2015) كما يساهم في زيادة فعالية القطاع المالي لتحقيق نمو الاقتصادي المستدام يتناسب مع مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي بالشكل الذي تعمل به الاسواق المالية بكفاءة عالية مع الالتزام بكافة التعاملات الاحترازية للمؤسسات المالية من خلال الرقابة الفعالة ، كما تتمتع ببنية تحتية متقدمة تحظى بثقة العاملين ،اضافة الى دور الاستقرار المالي في توفير الخدمات والمنتجات المالية للشركات والافراد رخيصة ومربحة ومستدامة مع السعي لتوفير حماية مالية للمستهلك . تعمل على قدرات وامكانيات النظام الرسمي لضبط عرض المنتجات والخدمات المالية وفق التشريعات والاسس القانونية الدولية للحد من مخاطر مزودي المنتجات والخدمات المالية الذين يعملون خارج النظام الرسمي المالي ويتم ذلك من خلال التثقيف والتوعية المالية لغرض الاطلاع على الحقوق والمزايا

والواجبات والمخاطر التي تتعرض لها فضلاً على اطلاع العملاء على جميع التحديثات والتغيرات التي تطرأ على الخدمات والمنتجات المالية والعمل على تنويعها وتطويرها لتوصل الى الحماية المالية للمستهلك (الطائي ,2018)

الاستنتاجات

١- تعد مؤشرات السلامة المالية احد المؤشرات المهمة التي تبين صورة واضحة عن موقف المصارف اتجاه المخاطر المالية التي تحيط بالعمل المصرفي مما يساهم في إمكانية تعديل السياسة الائتمانية وطرق الاستثمار المصرفي لتجنب العديد من المشاكل.
٢- القطاع المصرفي العراقي حقق نوع من التقارب بين مؤشرات السلامة المالية وتلك التي حددها البنك المركزي العراقي كنسب معيارية وهذا يدل على امتثال هذا القطاع لتوجيهات البنك المركزي.
٣- القطاع المصرفي يحتفظ بنسب سيولة مرتفعة وذلك يؤثر بشكل سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية التي تكون بحاجة ماسة الى مصادر تمويلية متعددة وبالتالي فان هذه النسب المرتفعة توضح مدى ضعف السياسة الاستثمارية لدى لقطاع المصرفي العراقي.

التوصيات

١- على البنك المركزي العراقي توجيه القطاع المصرفي لسعي الى اعداد خطط سنوية للوقوف على مؤشرات السلامة المالية ومعالجة الاشكاليات التي تتضمنها تلك الخطط وتحليلها.
٢- استخدام الأدوات المصرفية فعالة ،كما يحتاج الى الموازنة بين المكاسب المختلفة وبين الحاجة الى قطاع مالي يتميز بقدرة على المرونة بالشكل الذي يدعم النمو الاقتصادي للدولة
٣- يجب على القطاع المصرفي تطبيق توجيهات البنك المركزي الرامية الى العمل على تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وضمان العمل المصرفي من غير مواجهة مخاطر مصرفية مالية متنوعة.
٤- النظر بقوانين العمل المصرفي والعمل على تعزيز الفقرات والمواد القانونية الهادفة الى رفع دور القطاع المصرفي التنموي وخاصة بما يتعلق بعمل شركات والوساطة المالية.
٥- السعي لتطوير واقع الشمول المالي لكافة افراد المجتمع لكونه له دور كبير في تدنية مخاطر السيولة المصرفي كما ان لها انعكاس على السلامة المالية للقطاع المصرفي.

المصادر

[1]) موسى ، حيدر طالب ، ومهدي ، صباح رحيم عذافة ، حيدر حسين ، 2019 " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009- 2017) " جامعة بغداد

[2]) احمد شفيق الشاذلي ، 2014 ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، تقرير نشر صندوق النقد الدولي

[3]) البنك المركزي العراقي ، 2022 ، (تقرير الاستقرار المالي لعام 2021) العدد الثاني عشر ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، الطبعة العربية ، شارع الرشيد ، بغداد

4)) السبعاوي ، مشتاق محمود ، واحمد سلام انور وسليمان يالجين فاتح ، 2012 ، " الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي " بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كركوك ، العراق ، مجلد 2 ، عدد2

[5]) توفيق ، هوزان تحسين ، 2015 ، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2006-2010 ، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو ، المجلد 3 العدد 2 ، ص 541
6)) الشاذلي ، احمد شفيق ، 2014 ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، صادر عن صندوق النقد العربي ص 8
7) - عبيد، رامي يوسف ، 2020 ، منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية ، قسم تطوير القطاع المالي الدائرة الاقتصادية ، صندوق النقد العربي
8) فضيلة ملوح ، وعلي مكيد ، 2020 ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2020 ، جامعة المدية ، بحث منشور على الانترنيت ، ص 127
[9]) محمد إسماعيل ، واخرون (جمال قاسم ، سيف قعلول ،سائد خليل) 2022 ، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد الدولي ، نشر على شبكة الانترنيت صفحة 1
[10]) فضيلة ملوح ، وعلي مكيد ، نفس المرجع السابق ص 128
[11]) مهى كريم علي ،2021 ، معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق (2000-2012) ، بحث منشور في مجلة دراسات التربوية ذي العدد (55) ، ص294
12) حواس ، عبد الله محيميد ، 2023، قياس وتحليل مؤشرات السلامة المالية واثرها على الاستقرار المالي باستخدام نموذج Altman : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة 2022-2014 ، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
[13]) شبيب وفيصل ، عبد الرزاق إبراهيم وفيصل غازي ، 2024، تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2022) ، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلة كلية الكوت
الجامعة
14)) البنك المركزي العراقي ،2008: ص 19
[15]) البنك المركزي العراقي ،2009: ص 4
16) احمد شفيق الشاذلي ، 2014 ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، صندوق النقد الدولي ، ص47
[17]) توفيق ، هوزان تحسين ، 2015 ، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2006-2010 ، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو ، المجلد 3 العدد 2 ، ص 541
18) الطائي ، اسراء ناظم حسين ، 2017 ، دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء
19) اشواق بن قدو, تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ,دار الراية للنشر والتوزيع ,الطبعة الاولى ,عمان , 2013, ص 64.
ثامر عبد العالي كاظم ,تاثير تحرير التجارة في نمو وتطور الاقتصاد العربي ,رسالة ماجستير ,منشورة ,جامعة القادسية ,كلية الادارة والاقتصاد ,2002, ص 13
International Monetary Fund(IMF) .(2025) Financial Soundness Indicators.(20